

تعدد القراءات القرآنية بين تحقق الظاهرة وحمية الإعجاز

م. د. يوسف عبد القادر عبد

كلية الآداب

جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)

الخلاصة :

يقدم البحث محاولةً لفض الاشتباك بين موقفين من ظاهرة تعدد القراءات القرآنية، أحدهما يؤكد وقوعه متصلًا بتواتر الرواية عن النبي (ص)، والآخر لا يؤيد التعدد متصلًا بالنبي وتراث أهل البيت (عليهم السلام)، ويحاول البحث ذكر أدلة الموقفين، سواء ما رسخ من تأييد القراءات أم ما أكد تعارضها مع مفاهيم اللغة والإعجاز القرآني الذي يقتضي أن تكون القراءة واحدة لا اختلاف في المتن الذي جاءت عليه وتحقق به أثر الإعجاز.

المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي إِلَيْهِ مَصَائِرُ الْخَلْقِ، وَعَوَاقِبُ الْأُمْرِ، نَحْمَدُهُ عَلَى عَظِيمِ إِحْسَانِهِ، وَنَبِّرُ بُرْهَانِهِ، وَنَوَامِي فَضْلِهِ وَآمِنَانِهِ وَاجْعَلْ شَرَائِفَ صَلَوَاتِكَ وَنَوَامِي بَرَكَاتِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ الْخَاتَمِ لِمَا سَبَقَ وَالْفَاتِحِ لِمَا انْغَلَقَ وَالْمُعْلَنِ الْحَقَّ بِالْحَقِّ وَعَلَى آلِهِ هُدَاةَ الْإِسْلَامِ وَأَصْحَابِهِ الْأَخْيَارِ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا .

أما بعد

فقد عدت القراءات القرآنية واحدة من أهم روافد الثراء اللغوي والدلالي عند المشتغلين بعلوم القرآن واللغة، ولا تكاد تجد علما من العلوم الشرعية أو العربية إلا والقراءات من منابعه الثرة، بل جعلوها الأصل فيه، وجاء هذا البحث لتقديم محاولة لفض الاشتباك بين موقفين من ظاهرة تعدد القراءات القرآنية، أحدهما يؤكد وقوعه متصلًا بتواتر الرواية عن النبي (ص)، والآخر لا يؤيد التعدد متصلًا بالنبي وتراث أهل البيت (عليهم السلام)، ويحاول الباحث فيه ذكر أدلة الموقفين، سواء ما رسخ من تأييد

القراءات أم ما أكد تعارضها مع مفاهيم اللغة والاعجاز القرآني الذي يقتضي أن تكون القراءة واحدة لا اختلاف في المتن الذي جاءت عليه وتحقق به أثر الإعجاز. فكانت رحلة البحث مقسمة على أقسام ثلاثة، بحثت في الأول منها مركزية القراءات القرآنية وأثرها النحوي والدلالي وهيمنتها في توجيه الأحكام الشرعية، وكيف جعلت بمسار واحد مع القرآن الكريم من حيث المكانة والتقدير، مورداً بذلك أمثلة لقراءات لها وقعها الخاص وتأثيرها الفاعل في الساحة اللغوية والنحوية، أمّا الثاني فكان محملاً بذكر الأدلة الثبوتية على مخالفة القراءات للاحتمال الشرعي واللغوي والنحوي معززا ذلك بشواهد نحوية وأحاديث متواترة، والقسم الثالث جاء لبيان التقاطع بين الإعجاز القرآني وحتمية حصوله وبين القراءات القرآنية وطرائق تعددها وضرورة جعلها بمنزلة توزاي القرآن الكريم.

أولاً : القراءات القرآنية واقتنائها بالنص المقدس.

فقد شغلت القراءات القرآنية حيزاً كبيراً واسعاً في الدراسات اللغوية المتعلقة بالقرآن الكريم باختلاف مستويات اللغة صوتاً كانت أم صرفاً أم نحواً وكانت مجالاً للإضافة تارةً وللتحديد تارةً أخرى، غير أنّها أطرت باهتمام يكرسها بوصفها ثابتاً من ثوابتِ الدرس اللغوي العربي للقرآن الكريم، كما شغل القراء مكانةً مهمةً بين أئمة الحديث والفقه واللغة وكان لحضورهم وقراءاتهم سطوة قدرت على المشتغلين باللغة وتوجيه معطياتها تبعاً للاختلاف بين القراءات لرقى مكانتهم وعدم المساس بها، حتى كانت قراءات بعضهم خارجةً عن إطار التكيف اللغوي المتفحص للتعبير ودلالاته.

فالحديث عن أهمية القراءات القرآنية من المسلمات القطعية؛ فقد جعلت من بعض القرآن، وجميع القراءات المتعددة المنقولة بالتواتر هي قرآن نزل من عند الله، وتعدد القراءات بمنزلة تعدد الآيات "فالمفسر إذا اعتمد قراءة واحدة وأعرض عن غيرها، فكأنما ترك بعض ما أنزل، وأعرض عن تفسير القرآن بالقرآن الذي هو أول ما ينبغي أن يبدأ به، والفقيه إن أعرض عن مواضع الخلاف في بعض آيات الأحكام أخطأ السبيل، ولم يهتد لوجه الصواب فيها، والنحوي إن ابتعد عن أهم مصدر لقواعده وهو القرآن وقراءاته الثابتة فقد جانب الصواب وبني نحوه على أساس غير متين، والتالي للقرآن إن حرم تعلم بعض القراءات فقد حرم التعبد ببعض ما نزل من عند الله للتعبد .. وهكذا" (1).

وكل ذلك يعود إلى اقترانها بالنص المقدس الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ونعني به القرآن الكريم وضبطه، وإذا ما عُرِفَ القرآن الكريم في الاصطلاح لدى المتأخرين بأنه " اللفظ المُنَزَّل على النبي صلى الله عليه وسلم المنقول عنه بالتواتر المتعبد بتلاوته"⁽²⁾، فإنَّ الدلالة الاصطلاحية التي تتجوهر فيها القداسة تنقل بالمجاورة والمباشرة إلى القراءات القرآنية في رأيهم التي تُعرف في الاصطلاح بأنها " اِخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَشْدِيدٍ وَغَيْرِهِمَا"⁽³⁾.

وقد كان للقراءة أثرٌ في توجيه الحكم النحوي فضلاً عن توجيه الدلالة، وهنا دخلت القراءات حيز البحث في اللغة بعد أن كانت مقتصرة على تسهيل الأداء على من يقرأ القرآن ففي قوله تعالى: قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (الأعراف 32)، قرأ نافع بالرفع: (خالصة)، وقرأ الباقون بالنصب: (خالصة)⁽⁴⁾، واختلف النحاة في توجيه الرفع والنصب فمن رفع كانت حجته أنه جعل (خالصة) خبراً لـ (هي)، في قوله تعالى: (قل هي للذين آمنوا) ويكون قوله (للذين آمنوا) تبييناً للخلوص⁽⁵⁾، ويجوز أن تكون خبراً ثانياً لـ (هي)، كما تقول زيد عاقلٌ لبيبٌ. فأمكن أن يكون (للذين آمنوا) خبراً، و(خالصة) خبراً آخر، فالمعنى: قل هي ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةً يوم القيامة⁽⁶⁾.

أمّا من قرأ (خالصة) بالنصب، فحجته أنّها حالٌ من الضمير المستتر في الجار والمجرور، من قوله تعالى (للذين آمنوا)، لأنَّ حروف الجر تعمل في الأحوال إذا كانت أخباراً عن المبتدأ، فيعود الضمير فيها على المبتدأ⁽⁷⁾، والرأي الذي أجاز ذلك الحكم وجد أنَّ العامل في الحال ما في لام الجر من معنى الفعل⁽⁸⁾، ويظهر ذلك مبكراً في قول سيبويه: "وقد قرأوا هذا الحرف على وجهين: (قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة) بالرفع والنصب، فجعل اللام الجارة لغوا في قول من رفع، (خالصة) ومستقراً في قول من نصب (خالصة)"⁽⁹⁾.

أمّا التوجيه الدلالي الذي اختلف باختلاف التوجيه النحوي فقد أشار إلى أنَّ قراءة (خالصة) بالرفع إلى أنَّ النعم مقدمة للذين آمنوا في الحياة الدنيا، وستكون خالصة لهم يوم القيامة لا يشاركون فيها أحد. في حين أكدت قراءة النصب (خالصة) أنَّ تلك النعم " ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها لهم يوم القيامة "⁽¹⁰⁾.

وهذه الآية لا تؤثر كثيرًا على ظاهرة الإعجاز لأنَّ الاختلاف الحاصل فيها ليس في الصيغة أو التعبير وإنما في القاعدة والتوجيه النحوي، وهذا دليل على أنَّ القاعدة النحوية مرنة تستوعب أكثر من وجه للنص.

وهناك قراءات عارضت الإعجاز القرآني لأنَّ اختلافها في التعبير والصيغة وليس اختلافًا صوتيًا أو نحويًا، وسنورد أمثلة لقراءات عارضت الإعجاز وأخلت بنظامه العام. ففي قوله تعالى: أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ (الشرح: ١) قرأ العامة (نشرخ) بالسكون⁽¹¹⁾ وقرأ أبو جعفر المنصور (نسرخ) بفتح الحاء⁽¹²⁾ وخرَّجه ابن عطية وجماعة على أن الأصل: أَلَمْ نَشْرَحْنِ، بنون التوكيد الخفيفة، فأبدل من النون ألفًا، ثم حذفها تخفيفًا. وقال غير واحد: لعل أبا جعفر بيَّن الحاء، وأشبعها في مخرجها، فظن السامع أنه فتحها⁽¹³⁾ وفي (البحر المحيط) لأبي حيان: "أن لهذه القراءة تخريجًا أحسن مما ذكر، وهو أن الفتح على لغة بعض العرب من النصب بـ (لم)، فقد حكى اللحياني في نوادره: أن منهم من ينصب بها، ويجزم بـ (لن) عكس المعروف عند الناس. وعلى ذلك قول عائشة بنت الأعجم تمدح المختار بن أبي عبيد:

في كل ما همَّ أمضَى رأيَه قدما *** ولم يشاورَ في الأمر الذي فعلا
وخرَّجها بعضهم على أن الفتح لمجاورة ما بعدها؛ كالكسر في قراءة: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) بالجر، وهولا يتأتى في بيت عائشة السابق⁽¹⁴⁾ ومما يثير الاستغراب هل أنَّ المنصور من القراء و"لم يتخبط علماء العربية كل هذا التخبط"، ويضعون أنفسهم هذا الموقف المخزي حيال قراءة قرأها ردل غير متخصص ولا علاقة له بالأمر لا من قريب ولا من بعيد، بل يصرون على ذكر هذه القراءة في كتبهم⁽¹⁵⁾ فهذا من المؤاخذات عليهم. وأرى أنَّ هذه القراءات المخالفة لرسم المصحف ولقواعد العربية قد شغلت كتب النحاة بلا فائدة، فضلًا عن ذلك أنَّها شوَّهت النص العظيم وضربت إعجازه، والمشكلة في ذلك أنَّ هذه القراءات لم يثبت سندها وتواترها عن النبي (ص)، ولم يحظ رواتها بتوثيق علماء الجرح والتعديل⁽¹⁶⁾ وكان للدوافع السياسية وقرب بعض القراء من السلطة السبب الأكبر في توجيه قراءاتهم فمثلا ان القراءة المشهورة في زمن ابن مجاهد - وتدوينه للسبعية منها- هي قراءة عاصم بن الجحدري فكيف انتهت الشهرة لقراءة أبو عمرو البصري في البصرة وقراءة الاعمش هي الأشهر في الكوفة⁽¹⁷⁾ فكيف انتهى الحال إلى قراءة عاصم بالشهرة، فالدوافع السياسية أدت إلى جعل ابن مجاهد يتقيد بهذه

القراءات والدليل على ذلك إبعاد يعقوب الحضرمي واستبداله بالكسائي لقربه من السلطة⁽¹⁸⁾.

وكان للقراء أثر في تغير الوجه الإعرابي وما يدل عليه التحول إلى وجه دون آخر وذلك في قوله تعالى وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (المائدة 45). فقد قرأ الكسائي وحده: (والعينُ . . . والأنفُ . . . والأذنُ . . . والسِّنُّ) بالرفع . وقرأ الباقر بن النصب⁽¹⁹⁾؛ ولعل ترجيح النصب عند النحاة خلافاً لقراءة الكسائي جاء بحجة أن من نصب (العينُ . . . والأنفُ . . . والأذنُ . . . والسِّنُّ) معطوف على لفظ (النفْسُ) وعملت (أن) في النفس، وفيما عطف على النفس . وكل مجرور بعدها في قوله (بالعينُ . . . وبأنفُ . . . وبالسِّنُّ). خبر لما قبله⁽²⁰⁾، أما قراءة الرفع فقد وجدت توجيهها نحويًا في العطف على موضع (النفس) لأنَّ (أن) دخلت على الابتداء، فلما تمت بخبرها وهو (بالنفس) عطف على موضع الجملة⁽²¹⁾، وموضعها الابتداء والخبر، لذا فهي عطف جملة على جملة⁽²²⁾.

وثمة رأي آخر طرحه الزجاجي بجواز " أن يكون عطفًا على المضمر في النفس، لأن المضمر في النفس في موضع رفع، المعنى أن النفس مأخوذة هي بالنفس، والعين معطوفة على هي⁽²³⁾ .

وقد كان للاختلاف في القراءة والتوجيه النحوي أثرًا في الدلالة ، فهذه الآية الكريمة تتعلق بحكم توارثي من أحكام اليهود تخص الأحكام الجنائية والحدود الشرعية التي وردت في التوراة. تنطلق متحررة من قيود الزمان والمكان لتقرر حكما عاما لجميع البشرية، وتبين أن من قتل إنسانا بريئا فإن لأولياء القتل القصاص منه⁽²⁴⁾.

وقد دلَّت قراءة النصب على أن هذا تشريع التوراة، وهو ما تشترك فيه قراءة الرفع بالعطف من حيث المعنى. لكن قراءة الرفع التي على أساس الاستئناف، عممت الحكم الإلهي من شمول اليهود بهذا الحكم المستمر على البشرية جمعاء.

إنَّ الاختلاف في القراءات إن كان فيه اتساع برأي جماعة من العلماء إلا أنَّه يتعارض مع الإعجاز القرآني، لأنَّ التغير في صيغة المفردة قد يؤدي إلى خلل في صيغة النظام الإعجازي وذلك أنَّ القرآن العظيم قد اختار ألفاظه وصيغه بعناية لتؤدي الغرض ولا يمكن أن تستبدل صيغة مكان صيغة لأنَّ المتكلم هو الله ، وإن خالفت

القاعدة النحوية فقد يكون في تلك المخالفة إحياء إلى أن القرآن يقصد من وراءها دلالة معينة لا يمكن أن تؤديها قراءة أخرى.

وتلك النماذج من القراءات وغيرها تؤكد لطرف مهم من جمهور الأمة أن في اختلاف القراءة التي يتبعها توجيه نحوي، يؤدي إلى دلالة مختلفة، اتساع في المعنى القرآني، وسماح للاجتهاد في التعامل مع دلالاته بما يخدم المسلم الذي يرتبط بالقرآن ويثمن لأوامر الله تعالى فيه ونواهيه. أما الطرف الآخر فلا يجد في تعدد القراءات ما يخدم دلالة القرآن الكريم القطعية في التشريع وسواه.

ثانيا: القراءات القرآنية والموقف من تواترها

إذا ما ساور الباحث المدقق الشك في أن التعريف الاصطلاحي للقرآن الكريم ينصرف إلى ثبات اللفظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم المنقول عنه بالتواتر، فإن هذا الشك يتسع إلى الحد الذي لا ينقضه تعريف ابن الجزري (ت883هـ) بوظيفة القراءات التي تحولت إلى علم يعنى "بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله... وليحذر القارئ الإقراء بما يحسن في رأيه دون نقل أو وجه إعراب دون رواية" (25). إذ يزيد هذا التعريف بالوظيفة، الشك سعة ما دام يغلق الباب على القراءة بالاستحسان في الرأي دون نقل، ومبعث الزيادة في الشك راجع إلى تعدد موارد النقل بتعدد القراء، في حين أن أصل ورودها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مشكوك فيه وقد يكون من وضع الرواة على الرغم من تواترها عن القراء، فلم يرد عمّن يوازيه لا رتبة في المنزلة ولا اشتراكا في تلقي الوحي، ولا تصمد كثيراً محاولات التوفيق بين أن يكون مصدر القرآن واحداً بعد الوحي هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأن يخضع النص القرآني إلى التعليم والنقد من القراء المتفقيين إجمالاً على النقل والمختلفين في كيفيات التعبير عن المنقول وهو النص القرآني وهو ما نجده في تعريف الدمياطي للقراءات بأنها "علم يُعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع" (26).

فلا يخفى على العارف بالتحويلات الدلالية الناتجة عن التحويلات النصية، إن تلك العمليات اللفظية مثل الحذف والإثبات والتسكين والتحريك والتسكين والفصل والوصل، تستلزم تغيرات في الدلالة، وعند ذلك لا يتوقف الاختلاف في المتن التعبيري للقرآن الكريم عن دلالاته المراد منها التشريع، أو الاعتبار، أو ترسيخ المعتقد حتى لو

كانت التغيرات غير ناقضة للمعنى الإيجابي ولكنها لا شك تثير قدرًا من الخلخلة في الفهم والتلقي على نحوٍ راسخ إذا اتخذت وسيلة للتعبد.

وإذا ما تحدثنا عن مفهوم الأحرف السبعة لوجدناه لم يسلم من طعنات علماء الجرح والتعديل متناً وسنداً⁽²⁷⁾، فقد روي بأكثر من صيغة⁽²⁸⁾ فكيف نطمئن إلى حديث قد اختلفت فيه الرواية مما يدل على اضطرابه، أمّا سنداً فقد نقل بطرق مختلفة وهو لا يخلو من اضطراب الناقلين وقد ورد قدح بكثير من رواته على مختلف طرقهم⁽²⁹⁾ وإذا ما اتسعنا في دائرة البحث عن ما هو مثبت في النص لتوصلنا إلى مخرجات أهمها أنّ المقصود من ذلك المفهوم هو المعاني المتقاربة وهذا ما ذهب إليه من فسّر القرآن الكريم⁽³⁰⁾. وعند التأمل في هذا الموضوع لوجدنا على سبيل المثال لفظ (الصراط المستقيم) في قوله تعالى: اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (الفاتحة: ٦) يخرج إلى معاني متجاورة منها: أهدنا السبيل الواضح والطريق القويم⁽³¹⁾ وفي هذا الدعاء غاية في تحرّج الطريق إليه سبحانه، والتماسه مستقيماً خالص الاستقامة، بعيداً عن مزالق المنحرفين عن الصراط المستقيم، وبهذا لم تنحرف دلالة النص عن سياقها التي جاءت به في الأصل، مع مراعاة الأخذ بثبوت القراءة تفسيراً لا تعبدًا، قال ابن الجزري: "وإنّما أطلّنا هذا الفصل لما بلغنا عن بعض من لا علم له أنّ القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء السبعة، أو أنّ الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هي قراءة هؤلاء السبعة، بل غلب على كثير من الجهال أنّ القراءات الصحيحة هي التي في الشاطبية والتيسير وأنها هي المشار إليها بقوله: - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنزل القرآن على سبعة أحرف"⁽³²⁾ وقال أبو شامة "ظنّ قوم أنّ القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم فاطبة وإنّما يظنّ ذلك بعض أهل الجهل"⁽³³⁾.

وإذا ما اتسعنا في دائرة تفسير حديث الأحرف السبعة لوجدناه يتسع لتفسير آخر، وهو أن الذكر الحكيم نزل على أمر ونهي، وأمثال وقصص وجدل وترهيب وترغيب⁽³⁴⁾ وفي معرض حديث بعض الباحثين نجد تأكيداً لهذا الاتساع المبني على الدليل فنرى الدكتور سامي عوض يفرق بين القراءات القرآنية وبين حديث الأحرف السبعة فيقول: "إنّ حديث رسول الله - (ص) -: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف" واختيار ابن مجاهد للقراءات السبع أشكل على كثير من الناس، فظنوا أن القراءات السبع تمثل الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، وهذا خطأ، وما ذاك إلا من باب المصادفة، ولم يكن عن قصدٍ مسبق أو نية مبينة، والدليل على ذلك أن العلماء

لتواتر القراءات وعدم الاعتراف به وأخراج حديث الأحرف السبعة المروي عنه صلى الله عليه وآله وسلم عن دائرة القراءات القرآنية لوجهين:

الأول: إنَّ فريقاً كبيراً من المسلمين لا يُسلم بتواتر تعدد القراءات عن النبي (ص) فتكون هذه الرواية قدحاً في تواترها عنه صلى الله عليه وآله وسلم وهذا ما أثبتته الإمام الباقر في حديثه فقال: "إنَّ القرآن واحدٌ نزل من عند واحد" ⁽⁴⁴⁾.

والثاني: أن يكون النفي راجعاً إلى تأويلهم قراءة المصدر بذلك القول الباطل قطعاً فلا يكون عائداً إلى الأصل في القراءة.

وهو في الوقت نفسه لا يتنافى مع لفظ (الخيانة) الوارد في نص القرآن الكريم عند قوله تعالى: صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتُ نُوحٍ وَامْرَأَتُ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِنَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ (التحریم: ١٠). لأنَّ الخيانة على أنواع وخیانة زوجة نوح ليست خیانة فراش لأنَّ الله تعالى لم يدنس موضع أنبيائه، بل هي على ما صدر منها بحق زوجها والإشاعة بين الناس بإنَّه مجنون ⁽⁴⁵⁾.

والقراءتان لا تخلوان من التأويل فكلهما بحاجة إليه لاستقامة المعنى مع الفهم العام للمسلمين، فقراءة المصدر توهم بوجود الزنا والعياذ بالله، فلذلك احتجنا إلى تأويل (ليس من أهلك الذين أمرناك بحملهم)، أمّا قراءة الفعل فتحتاج إلى تقدير مصدر مؤكد للفعل، وكلا القرائتين موافقة لرسم المصحف، فتحقق الإعجاز بالحفاظ على الرسم ووحدة السياق في النص مع التجرد من التأويل المفرط، لأنَّه قد يحمل النص ما لا يريده.

وإذا ما اتخذنا منهجاً في التسليم بصحة القراءات ما لم تؤثر على المعنى الدلالي للنص فإن كان فيها اختلاف صوتي من الهمز وعدمه والمد والإدغام أو الإمالة فهي ظواهر صوتية قد جُوزت في القراءات بسبب اختلاف لهجات القبائل واستعمالها لهذه الظواهر فهي من ناحية المعنى لا تؤثر على روح النص وقصد دلالاته، أمّا إذا كانت القراءات تؤدي إلى اختلاف صيغه وألفاظه واستبدال كلمة بأخرى وبيان حكم شرعي من عدمه، فهذه تؤثر على المعنى العام الذي يريده النص وتتعارض ختاماً مع تحقق الإعجاز. فقد جُوزت في مرحلة الظاهر والإثبات وهذا ما أكدّه الإمام علي (ع) في قوله "اقرأ كما يقرأ الناس" ⁽⁴⁶⁾ ولم يُجَوِّز الاستدلال بها وهو موضع قولنا بعدم شرعية الاستدلال بالأحكام الشرعية فلم يقل: استدلوها على الأحكام الشرعية كما يقرأه

الناس، فلا ترابط بين القولين، فلم يستدل الأئمة من بعده بالقراءات المتعددة - التي أقرها بوجودها في الحواشي لغرض التفسير - على الاستدلال لفهم الأحكام الشرعية ، بل الثابت لديهم الاستدلال بالقراءة المشهورة عند الناس.

وإذا ما أردنا التمعن أكثر في مفهوم رفض القراءات القرآنية المتعبد بها، لا بُدَّ من توجيه النظر إلى فريق من العلماء حاولوا أن يتحرروا من ربة تلك الهالة القدسية التي صُوبت حولها، ولما كان المنهج العام الذي سار عليه علماء العربية هو قبولهم القراءات القرآنية الصحيحة واجتهادهم في إيجاد وجهٍ مقبولٍ لما وسم بالشذوذ منها استعنا بالأراء النحوية التي تساعد على إبطال مفهوم التواتر في القراءات القرآنية والذي يدع مجالاً للشك بحتمية تلقيها من الرسول الأكرم محمد (ص) وقد تبنّاها أكابر علماء العربية في عدد منها من ذلك قوله تعالى : وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (إبراهيم: ٢٢) فوجدنا الزواج يقول في قراءة حمزة بكسرياء (بمصرخي) وهي مختلفة عن قراءة الجمهور التي أجمع على فتحها "هيَ قِرَاءَةٌ رَدِيئَةٌ وَلَا وَجْهَ لَهَا"⁽⁴⁷⁾ ، ولخص الأزهرى القول باجتماع أهل النحو برفضها حيث قال: "أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة: "وما أنتم بمصرخي" بالكسر"⁽⁴⁸⁾. وفي قوله تعالى: وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ لِيُزْودَهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ (الأنعام: ١٣٧) فقد قرأ ابن عامر كلمة (شركائهم) بالياء باختلاف الجمهور ومن الردود النحوية على هذه القراءة : " (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكن سمجاً مردوداً، كما سمج وردَّ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ ؛ فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته. والذي حمّله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء"⁽⁴⁹⁾. فإذا كانت القراءات عند رجالات اللغة والنحو (ردية، مكروهة، سمجة، مردودة) فأين التواتر منها، فضلاً عن ذلك فإنَّ قراءة ابن عامر قد تكون مختلقة لأنَّه لم يعرف عن أهل الشام، بأنهم أهل إقرار فقراءته خليط من مجموعة قراء وهذا مما يشكك بأنَّ هناك قراءة خاصة له أو لأهل الشام فقد تكون الدوافع السياسية هي التي جعلت له قراءة خاصة⁽⁵⁰⁾ ، وهذا ابن جني

(ت392هـ) يرد قراءة أبا عمرو في (يغفر لكم) لمخالفتها القياس فيقول: "واعلم أن الرء لما فيها من التكرير لا يجوز إدغامها فيما يليها من الحروف لأن إدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوفور بالتكرير فأما قراءة أبي عمرو (يغفر لكم) بإدغام الرء في اللام فمدفوع عندنا وغير معروف عند أصحابنا وإنما هو شيء رواه القراء ولا قوة له في القياس" (51)، والغربة في الأمر أن هذه القراءة تعد متواترة عن الرسول (ص) عند جمهور الأمة (52)، وقضية إنكار النحاة للقراءات التي تخالف اقيستهم معروفة وقد أثبت الدكتور مهدي المخزومي ذلك بقوله: "فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه وما أبأها رفضوا الاحتجاج به و وصفوه بالشاذ" (53)، فكيف يكون الشذوذ النحوي في القراءة عند المشتغلين بالنحو متواترا عن النبي (ص).

وارتأينا أن نبحث عن مواقف ناقدة أخرى للقراءات في التراث النحوي أو المعاصر علنا نجد التماعات بحثية تحاول الفصل في الموقف من القراءات القرآنية حتى لو عرفنا أن موقف معظم نحويي العربية معها ومن يخرج منهم عن هذا المنهج العام يوصف بأبشع الأوصاف كالتي على شاكلة قول أبي حيان في تخطئة الزمخشري لبعض قراءات ابن عامر: "وَأَعْجَبُ لِعَجْمِي ضَعِيفٍ فِي النَّحْوِ يَرُدُّ عَلَى عَرَبِيٍّ صَرِيحٍ مَحْضٍ قِرَاءَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ مَوْجُودٍ نَظِيرُهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ فِي غَيْرِ مَا بَيَّنَّ وَأَعْجَبُ لِسُوءِ ظَنِّ هَذَا الرَّجُلِ بِالْقُرْءِ الْأَنَمَةِ الَّذِينَ تَخَيَّرْتُهُمْ هَذِهِ الْأُمَّةُ لِنَقْلِ كِتَابِ اللَّهِ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَقَدْ اعْتَمَدَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى نَقْلِهِمْ لِضَبْطِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ وَدِيَانَتِهِمْ" (54). والملاحظ في هذا النص أن أبا حيان يقف موقفين في الدفاع عن القراءات، الأول تخطأته الزمخشري في موقفه ضد هذه القراءة على الرغم من ضعفه في النحو العائد لأصله القومي، فلا أصله ولا معرفته في النحو تجعله قادرًا على رد القراءة. أما الموقف الآخر فلا يتصل بالنحو أو بالأصل القومي وإنما لتشكيكه بمن هم فوق الشك "الأئمة الذين تخيرتهم الأمة لنقل كتاب الله" وذلك لأمانتهم من جهة وقدراتهم في الفهم والضبط من جهة أخرى، ناهيك عن دينهم الذي لا يشك فيه. ولعل أبا حيان قد غرض النظر عن سيبويه الذي رد كثيرًا من قراءات الإئمة السبعة (55) وهو إمام العربية، ولماذا صب جام غضبه على الزمخشري، ولم ينبس ببنت شفة على سيبويه المؤصل لعلم النحو في العربية، وكان رجلاً من الأعاجم وكان الأخرى بأبي حيان أن يوجه نقدًا علميًا لا أن يتناول على الزمخشري.

ثالثاً: الإعجاز والقراءات القرآنية

ينبغي على الباحث في التعبير القرآني المعني بتذوق الإعجاز البياني ألا يسلم مسبقاً بصحة أي فريق من القائلين بصحة القراءات القرآنية أو القائلين بعدم خضوع النص القرآني لظاهرة القراءات ولا سيما للفظة الواحدة ، ولكن ما يدعو إلى النظر ملياً في موقف من لا يرى صحة القراءات أن الإعجاز القرآني لا يتحقق على وفق القراءات المتعددة بل بإحداها.

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا ما ربطنا الاستنكار المبني على الشكِّ بأحقية تقديم علم القراءات والاهتمام بها على سواها بالإعجاز القرآني ذلك أن الإعجاز مرتبطٌ بالنص القرآني لفظاً ومعنى ولا يخفى ما ساقه الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت474هـ) "أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعه ، وفي مضرب كل مثلي ومساق كل خبر ، وصورة كل عظة وتنبيه، وإعلام وتنكير، وترغيب وترهيب، ومع كل حجة وبرهان، وصفة وتبيان وبهرهم أنهم تأملوه سورة، سورة ، وعشرًا عشرًا، وآيةً آية، فلم يجدوا في الجميع كلمةً ينبوا بها مكانها ، ولفظةً ينكر شأنها ، أو يرى غيرها أصلح هناك أو أشبه، أو أخرى وأخلق، بل وجدوا اتساقاً بهر العقول، وأعجز الجمهور، ونظامًا والتناماً وإحكاماً، لم يدع في نفس بليغ منهم، ولو حكَّ بيافوخه السماء، موضع طمع حتى خرس الألسن عن أن تدعي وتقول وخلدت القروم فلم تملك أن تقول" (56). وتؤكد عبارته " فلم يجدوا في الجميع كلمةً ينبوا بها مكانها" اتساق النص القرآني بحيث لا يمكن استعمال لفظ مكان آخر، ويبقى ذلك الاتساق المعجز على ما هو عليه.

وليس ببعيدٍ عن هذا الفهم المتقدم للإعجاز التعبيري في القرآن الكريم ما أقره الدكتور فاضل السامرائي من حرجٍ في اعتبار دراسة التعبير القرآني تتلمس أسرار الإعجاز القرآني أو تحيط بشيءٍ من أسرارهِ (57)؛ لأنه يرى " أنَّ إعجاز القرآن أمر متعدد النواحي، متشعب الاتجاهات ومن المتعذر أن ينهض لبيان الإعجاز القرآني شخص واحد ولا حتى جماعة في زمن ما، مهما كانت سعة علمهم واطلاعهم وتعدد اختصاصاتهم" (58) على الرغم من أنه مارس التفسير البياني معتمداً على الرواية الراسخة للقرآن الكريم، غير المتعددة في القراءة.

ويجد المتتبع للتراث الإقراطي ما يبعث عن المراجعة لدى المعنيين بالقراءات القرآنية، ومرد ذلك الموقف إلى أن القول بصحة القراءات يستغرب من تأييد القائلين

بالقراءات بل تسليمهم بالمقولة التي أوردتها الزركشي في برهانه: "وأعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المُنزَّل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز⁽⁵⁹⁾، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي"⁽⁶⁰⁾ وتناقلها العلماء من بعده وفهموا دلالتها، إلا أنهم ألبسوا القراءات القرآنية هالة من القدسية تضاهي أو تناظر قداسة القرآن الكريم، بل قد عندهم في بعض الأحيان. فما وجه التباين والاختلاف بين القرآن الكريم والقراءات عندهم إذن؟.

وللحفاظ على هذه المقولة راحوا يقسمون القراءات القرآنية على: صحيحة، وشاذة، بغية إقناع الناقدين للقراءات القرآنية والرافضين لاعتبارها مقدسة منزلة من الباري عز وجل كنزول القرآن الكريم.

وعلى وفق مبدأ الصحة والشذوذ رفضوا كثيراً من القراءات التي واجهت كمًا هائلاً من النقد اللغوي لما فيها من شذوذ ظاهر، وتمسكوا بما سلم من طعون أهل اللغة من القراءات ولا سيما ما عُرف لديهم بالسبعية، لأنهم وجدوا منها استحساناً لا ينال من التعبير القرآني وبذل قراؤها الجهد المُقنع في إظهارها إلى المتلقين بمظهر مقبول اكتسب القداسة عند اللاحقين وعلى الرغم من أن كثيراً من القراءات السبعة قد رفضت من النحاة ولم تسلم من نقدهم بسبب المخالفة الصريحة للأقيسة النحوية⁽⁶¹⁾.

ثم جرى التراث الإقرائي عبر القرون بين فريقين: الأول فريق استمر ينافح عنه ويصفه بأوصاف مقدسة لا تختلف عن وصف القرآن الكريم بشيء، وهذا الفريق هو الأكثر رسوخاً في المتون الموروثة في الشأن القرآني، وفريق حاول أصحابه بين الحينة والأخرى أن يوجهوا سهام النقد العلمي إلى القراءات القرآنية، وإن لم تشغل جهودهم موقعاً يناسب خطورة رأيهم بأزاء ما استقر من تأييد غالب لتعدد القراءات.

وبالرجوع إلى موضوع الإعجاز البياني وعلاقته بالقراءات القرآنية لا بد من ذكر اعتناء علماء العربية المحدثين به فألفوا فيه المؤلفات المهمة وفرعوه على مستويات اللغة الأربعة من صوت وصرف ونحو ومعجم، ومن تلك الاهتمامات مثلاً كتابات الدكتور عائشة عبد الرحمن والدكتور فاضل السامرائي وعالم سببط النيلي وعلي منصور الكيالي، وركون هؤلاء العلماء إلى الإعجاز البياني في المفاضلة بين القراءات القرآنية لأجل الاهتمام إلى تلك القراءة التي يتحقق فيها الإعجاز القرآني لا يضره أن يرجح قراءة ليست متداولة اليوم في المصحف المؤلف بين أيدينا لأن الفيصل هو الإعجاز البياني وموافقة القراءة إلى روح الوحي إن كانت مشهورة أو غير مشهورة لأنها

خاضعة إلى موافقة الإعجاز القرآني ووحدة السياقين المقالي والمقامي. وستكون لنا وقفات مع أمثلة لقراءات لم يتحقق بثباتها الإعجاز القرآني ومن ذلك: قوله تعالى: اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ (النور: ٣٥) فقد قُرأت (نُور) بالتشديد وهي قراءة شاذة قرأ بها مسلمة بن عبد الملك عن أبي جعفر وعبد العزيز المكي وابن سيرين⁽⁶²⁾.

لم يقبل جمع من العلماء القراءة المشهورة لعدم استقامتها مع وجهتهم في العقيدة فنرى القاضي عبد الجبار يقول: "والمراد بذلك: أَنَّهُ نُورُ السماوات والأرض بالنور الذي يحدثه تعالى"⁽⁶³⁾ وقال في معرض تأويله هذه الآية: "فيجب أن يحمل على أَنَّهُ هادي ومبين لأهل السماوات والأرض من كان مكلفاً منهم، لأنَّ الدلالة قد دلت على أَنَّهُ محال أن يكون نوراً، لأنَّ النور صفة لا تتأتى إلَّا في الأجسام المحدثه، ولو كان نوراً على الحقيقة لما جاز أن يقول (مثل نوره) فلا بد من حمله على ما قلنا أو على أَنَّ المراد منور السماوات والأرض"⁽⁶⁴⁾ ويرى الشريف الرضي أَنَّ المقصود بالنور إنَّه هادي أهل السماوات والأرض بصوادع برهانه، ونواضع بيانه، كما يهتدي بالأنوار الثاقبة، والشهب اللامعة وذكر أَنَّ بعض العلماء ذهبوا إلى أَنَّ المراد بالنور، أَنَّ الله منور السماوات والأرض بمطالع نجومهما ن ومشارق شمسها وأقمارها⁽⁶⁵⁾ أما الرازي الرازي فيقول أن المقصود بالنور هو النظام الذي أوجده الله في طبيعة السماوات والأرض فهو المدير لأمرهما⁽⁶⁶⁾ "والحقيقية" القرآن ليس له علاقة بالعقيدة وما تمليه من ارهاصات على كتاب الله فيجب أن يفسر القرآن على أساس دلالاته ومفرداته وأن لا تضع مفرداته فالمفردات والجمال جاءت في كتاب الله بعناية ودقة عاليتين، وذلك بأنَّه من عند الله تعالى ويجب أن نصف الله تعالى بما وصف به نفسه في كتابه القرآن العظيم"⁽⁶⁷⁾ فالله سبحانه ليس بعاجز على أن يقول (نُور أو منور) وإنما جاءت الكلمة على الإطلاق ودلالة ذلك بأنه نور ليس كباقي الأنوار ولا يمكن لأحد أن يصل إلى هذا النور ولا إلى حقيقته، لذلك أراد أن يصف لنا بطريقة تكون منسجمة مع إدراكنا⁽⁶⁸⁾ أمَّا من حيث الإعجاز فيتحقق بعدم تغيُّر الصيغة لأنَّ (نُور) تحتاج إلى تأويل آخر كما وضحنا، لاستقامة معناها بينما القراءة المشهورة (الله نور السماوات والأرض) هي الأقرب إلى روح الوحي باتفاق المسلمين وهي المتوافقة مع ظاهرة الإعجاز عن طريق انسيابيتها وتقبل السياق لوجودها، فضلاً عن ذلك شهرتها بعكس قراءة التشديد التي تستدعي التأويل. وفي قوله تعالى: فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا (الكهف: ٧٤). قرأ ابن كثير ونافع وابو عمرو ويعقوب (زاكية)

بالألف⁽⁶⁹⁾ أما في قوله تعالى قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا (مريم: ١٩) فلم نجد أحدا من القراء يقرأ لفظة (زكيا) بالألف كما قرأت في الكهف والهدف منها هو التفريق برأيهم⁽⁷⁰⁾ ونجد عالم سببط النيلي يُفصّل الرأي في لفظة (زكية) في هذا المورد بهذه الصورة وهذا يتعارض مع قواعد المنهج اللفظي عنده. والسبب في تعارض هذا اللفظ (زكية) في سورة الكهف مع قواعد المنهج اللفظي هو أنّ (الزكي) كصفةٍ للمسيح (ع) تعني الطاهر المبرأ من الذنوب، وهي صفة لا يجوز ذكرها من قبل نبي الله موسى (ع) لوصف الغلام المقتول بيد الخضر (ع)⁽⁷¹⁾، لأنّ الغلام في الكهف مصيره الكفر فلا يمكن وصفه بـ(الزكي) إنّما (زكي) لأنّ صيغة اسم الفاعل تدل على التدرج شيئا فشيئا وأمّا كلمة (زكيا) في مريم فإنّها مأخوذة من مصدر يدل على الثبات فإنّ تزكية نفس عيسى من المهد حتى يبعثه الله وذلك لعصمته.

وقد عدّ المفسرون هذا الأمر هيئا، إذ يمكن القول أنّ النبي موسى (ع) كان يصف طفلاً، والطفل بنفس زكية، لأنّه دون سن التكليف، فلا النبي موسى (ع) أخطأ في الوصف ولا العبد الصالح (ع) أخطأ في الفعل، لأنّ الثاني مأمور بذلك بعلم خاص لا يعلمه نبي الله موسى (ع). لكن النيلي ينظر في منهجه اللفظي نظرة مختلفة تجد أنّ قراءة (زكية)، وكما وردت في الرسم العثماني قد جانبت الصواب وبني تلك الرؤية من القرآن الكريم وهذا يؤدي إلى أمر خطيرٍ للغاية ، وليس هيئا على حد قوله.

ويناقش النيلي هذا الأمر منطلقاً من أنّ النبي موسى (ع) جاء للتعليم من العبد الصالح (ع) ومع ذلك فهو نبي لا بد أن تتوافر لديه المعرفة بحقيقة هذا الغلام الذي اقتضت الإرادة الإلهية أن يقتل على يد العبد الصالح (ع) ومما أشار إليه:

أنّ الفكرة القائلة بأنّ الطفل كان دون سن التكليف وهو طاهر وبهي من الذنوب إنّما هو الحكم الظاهري للشريعة السماوية ولا صلة له بحقيقة براءته أو كفره .. وكانت رحلة النبي موسى (ع) للبحث عن هذا العلم الخاص فلا يمكن أن يناقض غايته فيحكم على النفس إنّها بريئة لمجرد أنّ صاحبها دون سن التكليف.

وفضلاً عن ذلك يدل لفظ (غلام) على ما لا يقترن بالطفولة علماً أنّ اللفظ ورد مقترباً في الموضوعين مع المسيح (ع) ومع الكافر كما وصفه القرآن الكريم لاحقاً. وهذا لا يخلو من تكلف فإنّ تغيير الصيغة في موضع الكهف يخالف رسم المصحف وهو الشرط الأساس في قبول القراءة وهذا التفريق يضر بالأعجاز النصي للقرآن الكريم وبرسم المصحف وهو مما لا يمكن قبوله، ففي الحالتين وصف عيسى بالغلام والصبي كذلك.

ومما يشير إليه أيضًا إنَّ قتل الغلام لم يكن بأمر إلهي ، لأنَّ المنهج يرصد الألفاظ كلها ويلاحظ أنَّ الإرادة الربانية تعلقت ببناء الجدار فحسب.

أما خرق السفينة فكانت بإرادة العبد الصالح قال تعالى أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْدَتْ أَنْ أَعْيِيَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا (الكهف: ٧٩) وأما قتل الغلام فبإرادة (مجموعة ما): وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا (الكهف: ٨٠).

ومن المستغرب أنَّ النيلي يعتمد معيارًا آخر للقبول بالقراءات لم يجرِ الاعتماد عليه من الفريق الذي تمسك بتلك القراءات، ذلك إنَّه يعكس الاختلاف لا في أداء اللفظ وإنَّما في تدوينه ضمن الرسم القرآني فيميل إلى الاعتقاد بأن اللفظ (زكية) يجب أن يكون مختلفًا في القراءة في كل من سورتي مريم والكهف: "واعتقدنا خلال بحثنا في المنهج أنَّ قراءة اللفظ في سورة الكهف على أنَّه (زاكية) بدلًا من (زكية) تكفي للتفريق وملامحة للنظام المحكم للقرآن، لأنَّ (الزاي) هو المكتمل النمو النشط فيه وهي صفة لا علاقة لها بالإيمان والكفر والهدى والضلال، لأنَّها من الخصائص الجسمانية وعند البحث في مصادر القراءات فوجئنا بأمر غريب هو: أنستة من القراء السبعة يقرأون (زاكية) بوجود الألف، وواحد فقط يقرأها (زكية) ومع ذلك فقد ثبتوا في المصاحف قراءة الواحد وهجروا قراءة الستة"⁽⁷²⁾.

وهذا الكلام مقبول من وجهة موافقة الإعجاز القرآني ومرفوض من جانب معارضته لرسم المصحف والراجح أنَّ رسم المصحف لا يتعارض مع الإعجاز إنَّما تعدد القراءات يتعارض مع الإعجاز القرآني والنيلي بتفصيله لهذه المسألة يُعرِّف موقفه من القراءات القرآنية فقد توصل بتحليله هذا إلى وجوب الاعتراض على رسم المصحف في الآية وهو شرط من شروط القراءة الصحيحة بحسب ما ينتقيه من شأن القراءات ، وذلك في بحثه عن الاعجاز القرآني متحققًا في البعد الهندسي لنظام التعبير الذي يختلف فيه المعنى بناءً على اختلاف رسم اللفظ وادائه.

الخاتمة

وبعد محاولة الإدلاء برأي يصب في اتجاه تعزيز القناعة بحاجتنا إلى إعادة النظر في حتمية القطع بصحة القراءات القرآنية وإحلالها موقعًا يضارع موقع النص القرآني في الاحترام وعظم المكانة، لا بد لنا من الخروج بنتائج انطوى عليها البحث ومنها:

* توسيع الاهتمام بقراءة ظاهرة القراءات القرآنية من وجهة بحثية لا تهمل التراث الإقراي وشيوع الاستناد إلى مصادر صحته من جهة وتعيد النظر بالأسس التي قام عليها التراث للوقوف على حسم النزاع في هذا الشأن.

* رصد تعارض اثبات الاختلافات في النص القرآني بناء على الاختلاف في القراءات مع الاعجاز التعبيري للقرآن الذي يقتضي رسوخ النص القرآني وثبات متنه اللفظي ودلالاته الغريبة، فضلاً عما يبطنه القرآن من معاني يدركها العلماء والمفسرون ولا تكون غريبة على فهم عامة الناس، إن اتضحت الدلالة في التفسير لديهم.

* إن ظاهرة الإعجاز لا تتعارض مع رسم المصحف وإنما تتعارض مع تعدد القراءات.

* الاهتمام بالآراء التي خرجت بتصوير يختلف عن تصور فريقين الإثبات والنفي في الجزئيات لا الموقف الكلي، كما هو الحال في جهد عالم سبيط النيلي.

هوامش البحث

(¹) أهمية القراءات القرآنية وفوائدها : 1.

(²) مناهل العرفان في علوم القرآن : 13/1 .

(³) البرهان : 395/1.

(⁴) كتاب السبعة 280 ، والنشر 202/2.

(⁵) ينظر: الحجة ، الفارسي 235/2 ، وإعراب القرآن ، النحاس 609/1 ، الكشف 42/2.

(⁶) ينظر: كتاب معاني القراءات 178 ، والحجة ، الفارسي 235/2 ، ومعاني القرآن وإعرابه ، الزجاج 270/2.

(⁷) ينظر: أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى في آيات الأحكام : 132.

(⁸) ينظر: الحجة ، الفارسي 235/2 ، وإعراب القرآن ، النحاس 609/1 ، ومعاني القرآن وإعرابه 270/2.

(⁹) كتاب سيبويه.

(¹⁰) وأحكام القرآن ، ابن العربي 312/2.

(¹¹) ينظر: معجم القراءات القرآنية : 187 / 8 .

(¹²) ينظر: البحر المحيط : 302 / 7 ، و معجم القراءات القرآنية : 187 / 8 .

(¹³) ينظر: البحر المحيط : 302 / 7.

(¹⁴) ينظر: المصدر نفسه / الموضوع نفسه.

(¹⁵) القراءات القرآنية قراءة نقدية 56:

(¹⁶) ينظر مثلاً : البيان في تفسير القرآن : 140.

(¹⁷) ينظر: آداب الملوك بالعدل : 40/1.



- (¹⁸) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية: 86/1، اختلاف النحاة، ثماره وآثاره في الدرس النحوي/ 5.
- (¹⁹) ينظر: كتاب السبعة 244، والنشر 191/2.
- (²⁰) ينظر: الحجة، الفارسي 117/2، ومشكل إعراب القرآن 265/1، والكشف 448/1، والتبيان في إعراب القرآن 329/1.
- (²¹) ينظر: أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى في آيات الأحكام: 137.
- (²²) ينظر: الحجة، الفارسي 117/2، والكشف 448/1، والتبيان في إعراب القرآن 329/1.
- (²³) معاني القرآن وإعرابه 145/2.
- (²⁴) ينظر: جامع البيان 258/5، والمحزر الوجيز 197/2، والأمثل 13/4.
- (²⁵) منجد المقيدين: 9.
- (²⁶) اتحاف فضلاء البشر: 5.
- (²⁷) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: 61.
- (²⁸) ينظر: نزول القرآن على سبعة أحرف: 32.
- (²⁹) ينظر مثلاً: الإصابة في تمييز الصحابة، سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة.
- (³⁰) ينظر: تفسير الطبري: 57/1.
- (³¹) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 1/144، التفسير القرآني للقرآن: 20.
- (³²) النشر: 36/1.
- (³³) الاتقان: 274/1.
- (³⁴) ينظر: خاتمة المستدرک: 347/1.
- (³⁵) القراءات القرآنية وصلتها بالأحرف السبعة: 1.
- (³⁶) ينظر: البيان في تفسير القرآن: 163.
- (³⁷) تفسير الطبري: 56/1.
- (³⁸) ينظر: الكافي: 630/2.
- (³⁹) عيون أخبار الرضا: 257-258/1.
- (⁴⁰) ينظر: التفسير الكبير: 357/18.
- (⁴¹) ينظر: تفسير بحر العلوم: 153/2.
- (⁴²) تفسير الإمام الشافعي: 974/2.
- (⁴³) التفسير الكبير: 357/18.
- (⁴⁴) الكافي: 630/2، قال السيد الخوئي: "ان تواتر القرآن لا يستلزم تواتر القراءات، لأنَّ الاختلاف في كيفية تعبير الكلمة لا ينافي الاتفاق على أصلها، كما ان الاختلاف في خصوصيات حدث تاريخي كالهجرة مثلاً لا ينافي تواتر نفس الحدث، على أن الواصل إلينا بتوسط القراء إنما هو خصوصيات

- قراءاتهم، وأما أصل القرآن فهو وأصل الينا بالتواتر بين المسلمين ، وينقل الخلف عن السلف وتحفظهم عليه في الصدور وفي الكتابات ... الخ" . البيان في تفسير القرآن :173.
- (⁴⁵) ينظر: روح المعاني :168/28 .
- (⁴⁶) الكافي : 633/2 .
- (⁴⁷) فتح القدير : 125/3 .
- (⁴⁸) شرح التصريح على التوضيح : 740/1 .
- (⁴⁹) شرح الكافية الشافية : 938/2 .
- (⁵⁰) وقفات إقرائية : مخطوط .
- (⁵¹) سر صناعة الإعراب : 205/1 .
- (⁵²) ينظر: أثر القراءات القرآنية في إنتاج تعدد الدلالات : 17 .
- (⁵³) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : 337 .
- (⁵⁴) البحر المحيط : 658/4 ، ينظر: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية : 15 .
- (⁵⁵) ينظر: موقف سيويه من القراءات القرآنية في أصول النحو العربي بين القبول والرفض: 253 .
- (⁵⁶) دلائل الإعجاز: 39 ، وينظر روافد من نهر الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم : 13 .
- (⁵⁷) ينظر: لمسات بيانية في نصوص من التنزيل : 5 .
- (⁵⁸) المصدر نفسه: الموضوع نفسه .
- (⁵⁹) بهذا أقر الزركشي ومن تبعه بأنَّ في القرآن الكريم وحده يتم الإعجاز والبيان ، ولا يتحقق البيان الإعجازي للقرآن الكريم عن طريق قراءاته .
- (⁶⁰) البرهان في علوم القرآن : 318/1 ، وينظر: الاتقان في علوم القرآن 273/1 :
- (⁶¹) ينظر: فتح القدير : 125/3 ، شرح التصريح على التوضيح : 740/1 ، شرح الكافية الشافية : 938/2 .
- (⁶²) ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها : 608 ، وأعراب القراءات الشواذ : 182/2 . معجم القراءات القرآنية : 252/4 .
- (⁶³) متشابه القرآن : 526 ، تنزيه القرآن عن المطاعن : 286 .
- (⁶⁴) المغني : ج 20 ق/ 201 .
- (⁶⁵) ينظر: تلخيص البيان في مجازات القرآن : 245 .
- (⁶⁶) ينظر: مفاتيح الغيب : 225/23 .
- (⁶⁷) أثر عقيدة الاعتزال في التوجيه الدلالي عند القاضي عبد الجبار (415هـ) (اطروحة دكتوراه): 107 .
- (⁶⁸) المصدر نفسه : 106 .
- (⁶⁹) ينظر: كتاب معاني القراءات : 270 ، معجم القراءات القرآنية : 385 .
- (⁷⁰) ينظر: الحجة في القراءات السبعة : 134 .

(⁷¹) ينظر: النظام القرآني (مقدمة في المنهج اللفظي): 130-131.

(⁷²) المصدر نفسه: 133.

مصادر البحث:

* القرآن الكريم

- 1- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي شهاب الدين الشهير بالبناء (ت 1117هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان، ط: 3، 2006م
- 2- الاتقان في علوم القرآن، السيوطي (911هـ)، تح: محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية للكتاب 1974.
- 3- أثر القراءات القرآنية في إنتاج تعدد الدلالات دراسة موازنة (رسالة ماجستير)، جلول دواحي جمال، جامعة أحمد بن بلة، وهران 2015.
- 4- أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى في آيات الأحكام، رسالة ماجستير، حكيم سلمان كريدي السلطاني، كلية الآداب، جامعة الكوفة 2009.
- 5- أثر عقيدة الاعتزال في التوجيه الدلالي عند القاضي عبد الجبار (415هـ) (أطروحة دكتوراه)، د. محمد رحمن بدن الذهبي، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب 2019.
- 6- أحكام القرآن: أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت 543هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2003م. 1424هـ.
- 7- اختلاف النحاة، ثماره وآثاره في درس النحوي (رسالة ماجستير) عبد النبي محمد مصطفى، كلية اللغة العربية، السودان 2010.
- 8- آداب الملوك بالعدل، المبارك بن خليل الموصللي الأرموي، تحقيق: الشيخ سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية.
- 9- أعراب القراءات الشواذ، عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري (616هـ)، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، ط2، بيروت 2010.
- 10- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت 1421 هـ.
- 11- إعراب القرآن، أحمد بن محمد أبو جعفر النحاس (ت 338 هـ) تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد 1397هـ - 1977م.
- 12- الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان 1423 هـ - 2002م.

- 13- أهمية القراءات القرآنية وفوائدها، بحث على شبكة الانترنت
<https://www.faouaid.com/2019/09/ahamiat-quiraeat.html#0>
- 14- بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار النشر: دار الفكر، بيروت.
- 15- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت 1420 هـ.
- 16- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت 1420 هـ.
- 17- البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعرفة- بيروت 1391 هـ.
- 18- البيان في تفسير القرآن، السيد أبو القاسم الخوئي، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ط3، قم 2007.
- 19- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر 1426 هـ - 2005 م.
- 20- تفسير الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي المكي الشافعي (ت 204هـ)، جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفران (رسالة دكتوراه)، دار التدمرية ط1، السعودية 2006 م.
- 21- التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم يونس الخطيب (ت بعد 1390هـ)، دار الفكر العربي- القاهرة.
- 22- تلخيص البيان في مجازات القرآن، أبو الحسن محمد ابن أبي أحمد الطاهر الشريف الرضي (406هـ)، تحقيق: محمد عبد الغني حسن، دار الأضواء، ط2، بيروت 1986.
- 23- تنزيه القرآن عن المطاعن، قاضي القضاة عماد الدين أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني (415هـ) دار النهضة، بيروت (د.ت).
- 24- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)، ط2، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر 1373 هـ- 1954 م.
- 25- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1 - 2000 م.

- 26- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسمّاة: عناية القاضي وكفاية الرّاضى على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد المصري الحنفي (ت1069هـ)، دار صادر - بيروت.
- 27- الحجة في القراءات السبع ، أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370هـ)، تحقيق : أحمد فريد الزبيدي، دار الكتب العلمية ط 2، بيروت 2007.
- 28- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبوبكر ابن مجاهد : أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان 1421هـ- 2001م .
- 29- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ) ، السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394هـ - 1974م .
- 30- خاتمة مستدرک، المحدث النوري، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، قم ، الطبعة الأولى 1416 .
- 31- دلائل الإعجاز، ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي(ت471هـ) قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر (ابو فهر)، مطبعة المدني ط3، القاهرة 1992.
- 32- روافد من نهر الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم ، بسيوني عبد الفتاح فيود ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع . القاهرة 2010.
- 33- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الألوسي (ت 1342هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 34- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت 1421هـ- 2000م .
- 35- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة ، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض.
- 36- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهرى الوقاد (ت905هـ)، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت 2000م .
- 37- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (المتوفى: 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، مكة المكرمة .
- 38- عيون أخبار الرضا، الشيخ المحدث أبو جعفر الصدوق (ت 381هـ) ، عني بتصحيحه وتذييله : السيد مهدي الحسيني الاجوردي ، مؤسسة رضا مهدي، طهران .

- 39- فتح القدير ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت 1250 هـ) دار ابن كثير ، دار الكلم الطيب ، الطبعة الأولى ، دمشق ، بيروت 1414 هـ .
- 40- القراءات القرآنية قراءة نقدية ، د. لطيفة عبد الرسول ، دار ومكتبة عدنان ، ط1 ، بغداد 2019.
- 41- القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ، عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، 1996.
- 42- القراءات القرآنية وصلتها بالأحرف السبعة (بحث) ، د. سامي عوض ، خالد عبد الرحيم ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ، مج (26) ، ع (2) ، 2004.
- 43- القراءات وأثرها في علوم العربية ، د. محمد سالم محيسن ، دار الجيل ، ط1 ، بيروت 1998.
- 44- الكافي ، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني الرازي (ت 329 هـ) ، تحقيق : قسم احياء التراث ، مركز بحوث دار الحديث.
- 45- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليه ، أبو القاسم يوسف بن علي الهذلي المغربي (465 هـ) ، تحقيق : جمال بن السيد بن رفاعي الشايب ، مؤسسة سما للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2007.
- 46- كتاب السبعة في القراءات ، أبو بكر أحمد بن موسى ، المعروف بابن مجاهد (ت 324 هـ) تحقيق د. شوقي ضيف ، ط2 ، دار المعارف - مصر 1400 هـ - 1980 م .
- 47- كتاب معاني القراءات ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت 370 هـ) ، تحقيق احمد فريد المزيدي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان 1420 هـ - 1999 م.
- 48- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكى بن ابى طالب القيسي (ت 437 هـ) تحقيق الشيخ عبد الرحيم الطرهوني ، دار الحديث القاهرة ، 1428 هـ - 2007 م .
- 49- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار عمان ، 2003 .
- 50- متشابه القرآن ، قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني (415 هـ) ، تحقيق : د. عدنان محمد زرزور ، مكتبة دار التراث ، القاهرة 1969.
- 51- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، القاضي ابو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت 546 هـ) ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1422 هـ - 2000 م
- 52- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، مصر 1958.

- 53- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف د عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
- 54- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، (ت355هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، 1424 هـ- 2003 م .
- 55- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311 هـ) تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث - القاهرة، 1426 هـ- 2005 م.
- 56- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات واشهر القراء، د. أحمد مختار عمر ، د. عبد العال سالم مكرم، دار الاسوة للطباعة والنشر ، طهران 1992.
- 57- المغني في أبواب التوحيد والعدل (ج20 ق1)، قاضي القضاة ابو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني (415هـ)، تحقيق: محمود محمد قاسم ، مراجعة: د. إبراهيم مذكور ، إشراف: د. طه حسين، دار الكتب المصرية ، ط 1، القاهرة 1965.
- 58- مفاتيح الغيب، التفسير الكبير ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت606هـ)، دار إحياء التراث العربي ط3، بيروت 1420 هـ .
- 59- مناهل العرفان مناهل العرفان في علوم القرآن ، محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى، بيروت 1415 هـ ، 1995 م.
- 60- منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833 هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى 1420 هـ - 1999 م
- 61- موقف سيبويه من القراءات القرآنية في أصول النحو العربي بين القبول والرفض (بحث)، أبو سعيد محمد عبد المجيد، التجديد، مج6، العدد الثاني والثلاثون ، 2012 .
- 62- نزول القرآن على سبعة أحرف ، مناع القطان، مكتبة وهبة ، القاهرة .
- 63- النشر في القراءات العشر، الإمام أبي الخير محمد بن محمد الشهير بابن الجزري، (833هـ)، قدم له الأستاذ علي محمد الضباغ، خرج آياته الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 64- النظام القرآني (مقدمة في المنهج اللفظي)، عالم سبيط النيلي، دار المحجة البيضاء، الطبعة الأولى ، بيروت 2006 .



The multiplicity of Quranic readings, the occurrence of the phenomenon and the inevitability of the inimitability

DR. Yousif Abd Al Kader Abed

College of Arts/ Imam Jaafer Al-Sadiq University (P)

yousif.alhassany@sadiq.edu.iq

Abstract

The research tries to differentiate between two attitudes concerning the multiplicity of the Quranic readings, the first one affirms that it is relating with continuity of the version of Prophet Mohammed (peace be upon him), while the second one does not relate it to the Prophet and the heritage of Ahlul-bait (peace be upon them). The research explains the evidences for both instances whether what was established through the support of recitations or what was conflicted with the language principles and the Quranic inimitability with imposes that the recitation should be in one version, no difference in the text as it was come and approves the inimitability.